الاقتصادي بأشكال الدعاوات المختلفة، ولكن مواصفات الاقتصاد الاسرائيلي تدل على أنه مشروع غير رابح بل هو عالة مستمرة على أصحابه. وفيما يلي بعض صفات هذا الاقتصاد.

١ ــ انه اقتصاد زراعي صناعي أهم زراعة فيه الحمضيات وأهم صناعة هي الماس. وفيما عدا ذلك لم تصب محاولات توسيع الاقتصاد نصيباً كبيراً من النجاح. وتشير الدلائل إلى أن صناعة الماس وقعت ابتداء من النصف الثاني من عام ١٩٨١، في أزمة خانقة.

٢ ــ انه اقتصاد تابع للمتطلبات العسكرية؛ وهي متطلبات ملحة بالنسبة لخطط الكيان الصهيوني. وقد جرت محاولات كثيرة للاستفادة من الصناعة الحربية الاسرائيلية في تدعيم الاقتصاد، ولكن هذه المحاولات تبقى أسيرة اعتبارات الصناعة الحربية الأميركية، إذ تستمد منها القوة والضعف.

٣ ــ يدين الاقتصاد الاسرائيلي باستمراره إلى عاملين غير عاديين:

الأول: سلب الاسرائيليين لأراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم وكذلك غنائم الحروب المختلفة.

الثاني: المعونات الأوروبية والأميركية واليهودية.

والعامل الثاني خطير جداً لأنه أولاً يدخل في صلب البناء الاقتصادي الاسرائيلي حتى أن الموازنات الاسرائيلية تبنى على أساس الهبات والمعونات الخارجية، وثانياً لأن اسرائيل تزداد اعتماداً على المعونات سنة بعد سنة.

وتعد اسرائيل، في العالم المعاصر، مثالاً فريداً للدولة التي تعيش على المعونات، وبالتدريج تصبح تكاليف تثبيت اسرائيل مرهقة للامبريالية. وفيما يلي بعض الاحصاءات:

ــ بلغت المعونات المتدفقة على اسرائيل حتى أول سنة ١٩٧٢ أحد عشر مليار دولار.

ــ ارتفعت مساعدات الولايات المتحدة إلى اسرائيل من معدل ٥٠٠ مليون دولار سنوياً، خلال الستينات، إلى ١,٨٧٥ مليون دولار عام ١٩٨٠.

ــ بلغت ديون اسرائيل الخارجية حداً شبه خيالي. ففي عام ١٩٧٢، بلغت ٤٢٠ مليون دولار، وفي عام ١٩٧٤ قفزت إلى ٥,٥ مليون دولار، وفي عام ١٩٨٠ بلغت ١٧ مليار دولار.

٣ ــ يتصف الاقتصاد الاسرائيلي بارتفاع متزايد في نسبة التضخم التي بلغت عام ١٩٨٠ حسب التصريحات الرسمية ١٦٠ ٪، ويورد تقرير وزارة الخارجية الأميركية «حول حقوق الانسان في الدول التي تتلقى مساعدات أميركية» لعام ١٩٨٠ الجدول المثير التالي لارتفاع تعرفة الأسعار:

١٩٧٨	٤٨ ٪.
١٩٧٩	١١١ ٪
١٩٨٠	١٤٠ ٪

وهذا ما يجعل الحياة اليومية جحيماً لا يطاق، ويعد ذلك أحد أسباب الهجرة الخارجية.